

## عرض التقرير السنوي

الدكتور أحمد بن سالم المنظري  
مدير منظمة الصحة العالمية  
لإقليم شرق المتوسط

أمام

الدورة الثامنة والستين للجنة الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط

القاهرة، مصر، 11-14 تشرين الأول/أكتوبر 2021

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي وزراء الصحة ورؤساء الوفود، المدير العام، السيدات والسادة،

يشرفني أن أعرض عليكم التقرير السنوي عن عمل منظمة الصحة العالمية في إقليم شرق المتوسط. ويشمل التقرير عام 2020، ولكن مع تسارع وتيرة الأمور، أريد أن أتحدث أيضًا عن الأحداث التي وقعت في الآونة الأخيرة، وسبب المضي قدمًا.

ففي العامين الماضيين، شهدنا تضامنًا وعملاً على نطاق يدعو للإعجاب.

وحشدنا معًا مزيدًا من الموارد استجابةً لجائحة كوفيد-19 أكثر مما حشده أي إقليم آخر من أقاليم المنظمة.

واجتمع وزراء الصحة والقادة في جميع البلدان لتبادل الخبرات والخطط. ومنذ بدأت الجائحة، عقدت مئات الاجتماعات مع الوزراء وأجريت مئات الاتصالات بهم.

وتأتي الصحة في صدارة جدول أعمال السياسات العالمي. وعلينا أن نستفيد من هذه الفرصة السانحة.

وقطعًا، لم نتجاوز خطر الجائحة بعد. فأقليمنا فقد بالفعل نحو 300 ألف شخص. وينتشر متحوّر دلتا على نطاق واسع، ولا يزال أماننا الكثير لنفعله حتى نضمن العدالة في نشر اللقاحات المضادة للمرض في جميع البلدان.

وما لم يشعر الجميع بالأمان، فلن يكون أحد بمأمن، وسيواصل الفيروس انتشاره. ومع ذلك، فإن رسالتنا الرئيسية في اللجنة الإقليمية لهذا العام هي: حان الوقت للبدء في إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر إنصافاً.

إننا نواجه العديد من التحديات الصحية الملحة:

ويتسبب السرطان وسائر الأمراض غير السارية في الوفاة المبكرة للملايين كل عام.

وانخفضت معدلات التمتع خلال العام الماضي.

كما أن التغيرات المناخية والبيئية الشديدة تؤثر على صحة الناس في جميع أنحاء الإقليم.

واليوم، أدعو الجميع - منظمة الصحة العالمية والدول الأعضاء والشركاء - إلى التصدي لجميع هذه التحديات بنفس الدافع وروح الابتكار وتولي زمام الأمور والعمل الجماعي التي تسلحنا بها في معركتنا ضد كوفيد.

\*

وكما تعلمون جميعاً، فإن كوفيد-19 ما هي إلا واحدة من طوارئ كثيرة يواجهها إقليم شرق المتوسط.

وقد ألحق الصراع وتغير المناخ وسائر الأخطار خسائر فادحة على مر السنين.

ويعيش في إقليمنا الآن أكثر من 100 مليون إنسان في حاجة إلى المساعدة الإنسانية، و49% من جميع اللاجئين في العالم، و44% من جميع النازحين داخلياً.

ولكن تحدياتنا الإقليمية الفريدة قد منحتنا أيضاً مهارات ومعارف فريدة. فقد أصبحنا خبراء عالميين في التعامل مع حالات الطوارئ - وقد عاد ذلك بالنفع على استجابتنا الإقليمية لجائحة كوفيد.

وتحت مظلة الفريق المعني بدعم إدارة الأحداث، تضافرت جهودنا للحد من الأضرار الناجمة عن الجائحة، ولضمان استمرارية الخدمات الصحية الأساسية ووظائف الصحة العامة الأساسية.

وبحلول تموز/ يوليو 2021، أصبح لدينا شبكة تضم أكثر من 600 مختبرًا من مختبرات الصحة العامة قادرة على إجراء اختبارات كوفيد-19، وتغطي جميع البلدان البالغ عددها 22 بلدًا، بالإضافة إلى المختبرين المرجعيين الإقليميين في عُمان والإمارات العربية المتحدة.

وقد دُرِّبَ أكثر من 20 000 من العاملين في مجال الرعاية الصحية على التدبير العلاجي لمرضى كوفيد-19، ودُرِّبَ أكثر من 4000 على الوقاية من العدوى ومكافحتها.

وقدَّم مركز الإمدادات اللوجستية العالمي التابع للمنظمة في دبي الدعم لتوفير الإمدادات الطبية إلى 118 بلدًا في جميع أقاليم المنظمة الستة، ونعتزم توزيع المزيد هذا العام مقارنةً بعام 2020.

وما هذا إلا غيضٌ من فيضٍ تدخلاتنا ونجاحاتنا.

والآن، بدأت الاستجابة لجائحة كوفيد تعود بالفائدة على عملنا في الطوارئ الأخرى.

وستستمعون لاحقًا هذا الصباح إلى عرض تقدمه الدكتورة مها الرباط، التي قادت استعراضًا شاملًا في منتصف المدة للتقدم المحرز في تحقيق رؤيتنا الإقليمية، رؤية 2023.

وستساعدنا حقًا توصيات هذا الاستعراض على المُضي قُدَمًا – إذا التزم الجميع بتنفيذها.

فسد الثغرات وتحقيق رؤيتنا يعتمد على المشاركة في تحمل المسؤولية.

وقد خلص الاستعراض إلى أننا تعلمنا الكثير من الدروس في مواجهة حالات الطوارئ الواسعة النطاق خلال الشهور الثمانية عشر الماضية، رغم أننا واجهنا بعض التأخير.

فإلى جانب الموارد الإضافية التي مسَّت الحاجة إليها، استدعت كذلك جائحة كوفيد-19 ديناميكيةً جديدةً وإبداعًا يواكب العصر.

ووضعنا للمنظمة هيكلًا أكثر مرونة واستجابة، واستحدثت دولنا الأعضاء أيضًا تغييرات مهمة، منها زيادة التنسيق بين القطاعات ومع المنظمة والشركاء.

وفي الواقع، أظهرت بلدان هذا الإقليم، مرارًا وتكرارًا، صمودًا ملحوظًا وأحرزت تقدمًا حتى في أصعب المواقع، سواء في التصدي لجائحة كوفيد أو غيرها من حالات الطوارئ.

فأنشئ مركز جديد لعمليات الطوارئ في ليبيا.

وطبقت فلسطين نموذجًا متطورًا لرعاية الرضوح.

واستحدثت الصومال أنظمة تعمل بالطاقة الشمسية للأكسجين الطبي.

ونقّذ اليمن إجراءات سريعة لمعالجة سوء التغذية بين الرُضع.

ونستطيع، بالالتزام القوي، أن نجد دائمًا سُبُلًا للمضي قدمًا.

والآن، علينا أن نستفيد من الزخم الناتج عن الاستجابة للجائحة لتحقيق مكاسب دائمة في مجال الأمن الصحي، وتسريع وتيرة التقدم نحو التغطية الصحية الشاملة، لتعزيز نُظُمنا الصحية وبناء مجتمعات قادرة على الصمود.

فالتغطية الصحية الشاملة والأمن الصحي وجهان لعملة واحدة، كما يقول الدكتور تيدروس دائمًا.

وفي هذه الدورة للجنة الإقليمية، نبي على الدروس الحديثة المستفادة، ونقدم أربع ورقات تقنية رئيسية:

- خطة عمل جديدة لتسريع وتيرة التأهّب للطوارئ والاستجابة لها في الإقليم؛
- استراتيجية إقليمية جديدة للترصد المتكامل للأمراض، لتوفير بيانات أدق وفي الوقت المناسب؛
- خريطة طريق جديدة تضمن تعزيز مشاركة مجتمعاتنا لدعم التدخلات الصحية المهمة، ومنها التدابير الاجتماعية واللقاحات؛
- وأخيرًا وليس آخراً، إطار عمل إقليمي جديد للتصدي لمشكلة السكري الجسيمة.

وإنني أتطلع إلى مناقشة هذه المقترحات، وأنتظر منكم أن تدعموها.

السيدات والسادة،

أود أن أخص بالذكر تحديين عاجلين.

أولاً، علينا التأكد من وصول اللقاحات إلى الجميع حتى نكسب معركتنا مع كوفيد-19.

ففي حين حققت بلدان كثيرة في الإقليم معدلات ماهرة للتغطية، لدينا 6 بلدان على الأقل لم تتجاوز فيها نسبة السكان الذين حصلوا على التطعيم 10%.

فيجب علينا إيصال اللقاحات إلى الناس في تلك البلدان، لوقايتهم ووقاية أنفسنا من احتمال ظهور تحوُّرات أخرى مميتة. وأدعو دولنا الأعضاء الأكثر ثراءً إلى مشاركة جرعات أكثر حتى تستطيع كل البلدان في الإقليم تلقيح 40% من سكانها قبل نهاية هذا العام.

وعلى أن نعمل على تعزيز القدرة الإقليمية على إنتاج اللقاحات وغيرها من الأدوية الأساسية، لكي نستطيع أن نقلل اعتمادنا على الغير، وأن نضمن توفير الإمدادات في المستقبل. وعلى مدار العام الماضي، عملنا عن كثب مع البلدان، والاتلاف المعني بابتكارات التأهب لمواجهة الأوبئة، وشركاء آخرين سعيًا لتطوير إنتاج اللقاحات في إقليمنا، مع التركيز في البداية على لقاحات كوفيد-19.

ثانيًا، يجب ألا نفقد التركيز على مهمتنا المتمثلة في القضاء على شلل الأطفال إلى الأبد، حتى ونحن نواجه كوفيد-19.

فإقليمنا هو الإقليم الوحيد الذي يتوطن فيه فيروس شلل الأطفال البري. وعين العالم علينا، وينتظر منا أن نستأصل شأفة هذا المرض البشع.

وقد عطَّلت هذه الجائحة، وغيرها من الاضطرابات الأخيرة، حملاتِ التمنيع، لكننا نعود رويدًا إلى المسار الصحيح. وليس علينا سوى إتمام ما بدأناه، باذلين في سبيل ذلك كل الجهود الممكنة.

ونحن نتعاون عن كثب مع البلدين الوحيديين اللذين لا يزال يتوطن فيهما المرض، وهما أفغانستان وباكستان، لدعم جهودهما وضمان وقاية كل طفل باللقاح. وهنا تتجلى الأهمية البالغة لتعزيز نظم التمنيع إذا ما أردنا بلوغ هذا الهدف.

وبالاستثمار في استئصال شلل الأطفال تتكون أصول قيِّمة يمكن إعادة توزيعها على برامج صحية أخرى. وهذا هو الهدف الرئيسي لجهود المرحلة الانتقالية الخاصة بشلل الأطفال.

وعندما نهزم شلل الأطفال في يوم من الأيام، ستعود كل هذه الأصول والاستثمارات بالنتج على البرامج الأخرى. إلى الأبد.

لنجعل ذلك واقعًا.

الطوارئ الصحية ليست هي التحديات العاجلة الوحيدة التي نواجهها. ويمضي سريعاً ما يتبقى أمامنا من وقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالصحة بحلول عام 2030.

وقد أصدرنا، في حزيران/ يونيو، أول تقرير مرحلي إقليمي عن أهداف التنمية المستدامة. وبالرغم من التطورات الكثيرة المُشجّعة التي أوردتها التقرير، فإن الاستنتاج العام الذي خلص إليه كان صارخاً: نحن لا نتقدم بما فيه الكفاية، ولا بالسرعة الكافية.

وغيّداً، سوف نناقش هذا الموضوع، ونستنير بتعليقاتكم بشأن أفضل السبل لتسريع وتيرة التقدم.

فعندما أصاب كوفيد-19 الإقليم أول مرة، ألحق دماراً بالخدمات الصحية الأساسية. وأظهر مسحٌ عالمي لاستطلاع الآراء أجرته المنظمة في منتصف عام 2020 أن أكثر من 70% من الخدمات قد تعطلت.

وكشفت أيضاً تقارير مشتركة لمنظمة الصحة العالمية واليونسيف عن انخفاض التغطية بالتمنيع الروتيني، على الصعيدين العالمي والإقليمي، للمرة الأولى منذ عشر سنوات.

غير أن البلدان قد جعلت على رأس أولوياتها استعادة الخدمات والوصول إلى المحتاجين، من خلال العمل الوثيق مع المنظمة والشركاء.

الحاجة أمُّ الابتكار.

لقد رأينا أمثلة رائعة على الصحة الرقمية في بلدان، مثل قطر.

وسمحت حملات التمنيع المتكاملة للفرق، في بلدانٍ مثل باكستان، باستهداف أمراض متعددة دفعةً واحدة.

وأدت الولادات المنزلية في بلدان، مثل أفغانستان، إلى خفض عدد زيارات المرضى للمرافق الصحية.

وكانت النتيجة رائعة: إذ أظهر مسح ثانٍ أجري في مطلع هذا العام أن إقليمنا يُسجّل الآن أدنى متوسط لمعدل انقطاع الخدمات في العالم، بنسبة 30%.

وهو ما أثبت لنا، مرة أخرى، أن التقدم ممكن حتى في أصعب الظروف.  
وعلينا الآن أن نستلهم عقلية «نحن قادرون على الإنجاز» من عملنا في حالات الطوارئ،  
لتعزيز كل جانب من جوانب السياسات والخدمات والنظم الصحية.  
وفي الاستجابة لجائحة كوفيد-19، تولى القادة السياسيون -على أرفع مستوى- المسؤولية عن  
الوضع، وجمعوا جميع القطاعات وأصحاب المصلحة لمواجهة هذه الجائحة معاً.  
ولكم أن تتخيلوا ما الذي كان في وسعنا أن نحققه إذا اتبعنا النهج نفسه الذي يشمل  
الحكومة بأسرها تحت مظلة قيادة حاسمة في النهوض بالتغطية الصحية الشاملة؛ مثل:  
بناء نظم صحية قائمة على خدمات الرعاية الصحية الأولية يمكن الوصول إليها بسهولة أكبر  
وأكثر تركيزاً على الناس.

وتسخير القطاع الصحي الخاص الكبير في إقليمنا.

والتأكد من توافر المهنيين الصحيين المهرة الذين نحتاج إليهم، وأننا نقدرهم حق تقديرهم.  
لقد أبرزت الجائحة ما تتحلى به قوانا العاملة الصحية من تفانٍ وإقدام.  
وإعراباً عن تقديرنا للقوى العاملة، وحرصاً منا على تحفيز الجهود الرامية إلى تعزيزها، أعلنت  
جمعية الصحة العالمية 2021 عامًا للعاملين في مجالي الصحة والرعاية.  
ونحن نعزز هذه الرسالة بإنشاء جائزة جديدة لتقدير العاملين الصحيين في إقليم شرق  
المتوسط، وإنه لمن دواعي سروري أن أعلن اليوم عن الفائزين بالجائزة:

الدكتورة ميرنا ضومط، لبنان

السيدة هنداء علي، الصومال

الدكتورة مي المريسي وفريق خط المساعدة الخاص بكوفيد-19، قطر

الأستاذ الدكتور حسام حمدي، مصر، لكنه يعمل حالياً في الإمارات العربية المتحدة.

ونياحة عن الإقليم بأسره، أهنتكم جميعاً، وأشيد بجهودكم الدؤوبة وجهود جميع العاملين  
الصحيين.

وأمل أن ينضم إلينا أكبر عدد ممكن منكم في معرض دبي إكسبو في شهر كانون الأول/ديسمبر للاحتفال بيوم التغطية الصحية الشاملة هذا العام!

\*

السيدات والسادة،

إننا نحتاج إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لجميع الأمراض السارية.

ويسرُّني أن أقول إن برامج التمنيع قد استعادت عافيتها بنجاح بعد توقفها في العام الماضي، وتحققت في الإقليم نجاحات أخرى في الآونة الأخيرة.

فالمملكة العربية السعودية تقترب من التخلص من التراخوما.

وباتت مصر قاب قوسين أو أدنى من القضاء على التهاب الكبد الفيروسي C.

وخطا السودان خطوات كبيرة في مجال الوقاية من الملاريا أثناء الحمل، وطبقت جيبوتي رش المباني بالمبيدات ذات الأثر الباقي.

ومع ذلك، لا تزال بعيدين عن بلوغ العديد من أهدافنا.

وعلينا أن نكتشف المزيد من حالات الإصابة بفيروس العوز المناعي البشري والسل وأن نعالجها.

ونحتاج إلى الاستفادة من الزيادة الكبيرة في الاستثمار لمواصلة تعزيز قدرات المختبرات وجهود التمنيع.

وعلينا أن نجعل الوقاية من العدوى ومكافحتها الجيدتين جزءًا أصيلاً في كل نظام صحي؛ فهناك 10 بلدان في الإقليم ليس لديها حتى الآن برامج وطنية للوقاية من العدوى ومكافحتها داخل وزارات الصحة.

ويجب ألا نغفل عن مقاومة مضادات الميكروبات، التي ازدادت سوءًا بسبب الإفراط في استخدام المضادات الحيوية وسوء استخدامها خلال الجائحة.

لقد شهد العالم بأسره إلى أي مدى يمكن لفاشيات الأمراض المعدية أن تكلف أموالاً، وتُسبب مِحْنًا، وتزهق أرواحًا. فلنخصص الموارد اللازمة للوقاية منها ومكافحتها. وهذا استثمار حكيم.



ودعونا أيضًا نكثف الجهود الرامية إلى التصدي للأمراض غير السارية.  
فنحن بعيدون جدًا عن تحقيق غايتنا العالمية المتمثلة في خفض الوفيات المبكرة الناجمة  
عن الأمراض غير السارية بمقدار الثلث بحلول عام 2030.  
ومرة أخرى، أظهرت لنا الاستجابة للجائحة سبلَ المضي قدمًا.  
لقد تعلمنا طرقًا لتحسين إدماج خدمات الأمراض غير السارية في الرعاية الصحية الأولية  
وغيرها من الخدمات، خاصة في حالات الطوارئ.  
وتعلمنا أوجه الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تحسين الخدمات.  
وتعززت خدمات الصحة النفسية، فحظيت باهتمامٍ أكبر وخصّصت لها مواردٌ أكثر، وهناك  
أمثلة رائعة على إدماجها في الرعاية الصحية الأولية في بلدان مثل جمهورية إيران الإسلامية.  
ولمسنا أيضًا تقدمًا في معالجة عوامل خطر الأمراض غير السارية.  
وأنجزت المملكة العربية السعودية عملاً متميزًا لتعزيز النظم الغذائية الصحية، واتخذت  
بلدان أخرى إجراءات صارمة لمكافحة التبغ، منها، على سبيل المثال لا الحصر، الأردن والعراق  
والمغرب.  
ولكن يتعين علينا فعل المزيد. لهذا السبب نقترح تشكيل فريق وزارى جديد رفيع المستوى  
معني بمكافحة التبغ، لتحفيز العمل في هذا المجال البالغ الأهمية من مجالات السياسات.  
ولعل هذا ما يدفعنا إلى اقتراح إطار عمل جديد للوقاية من السكري ومكافحته. فيوجد في  
إقليمنا أعلى معدل انتشار لمرض السكري في العالم. وسيدعم إطار العمل الجديد الدول  
الأعضاء في التصدي لهذه المشكلة. فالتزموا به رجاء.

\*

السيدات والسادة،

إن معالجة الأسباب الكامنة وراء اعتلال الصحة أمر بالغ الأهمية.  
وفي آذار/ مارس، تلقينا التقرير النهائي التاريخي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة  
في إقليم شرق المتوسط.

وقد أمضت اللجنة، برئاسة البروفيسور السير مايكل مارموت، أكثر من عام في إجراء تحليل دقيق لأوجه الإجحاف المتأصلة فيما يتعلق بالسلطة والثروة والمساواة بين الجنس، وغيرها من العوامل التي تعوق أعدادًا كبيرة للغاية من الناس في الإقليم عن تحقيق تطلعاتهم، وأوصت باتخاذ إجراءات مُسندة بالبيّنات من أجل إحداث تحسينات دائمة.

ووسّع أعضاء اللجنة نطاق عملهم لتقييم الأثر الإضافي لجائحة كوفيد-19.

ويبيّن التقرير أنه لا يزال أمامنا الكثير لنفعله من أجل البناء على نحو أكثر إنصافًا.

مثل ضمان أن يتمتع الجميع ببيئة آمنة ونظيفة.

وإزالة العقبات التي تُنغص على كثير من الفتيات والنساء حياتهن.

وحصول اللاجئين والمهاجرين والنازحين على الخدمات واللقاحات.

وفوق ذلك كله، ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب.

ويجري بالفعل الاضطلاع بالكثير من العمل الجيد لتعزيز الإدماج والمشاركة في جميع أنحاء الإقليم.

ويواصل برنامج المدن الصحية نموه رغم الجائحة.

وقد أُحرز تقدم كبير في مجال السلامة على الطرق في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتساعد مبادرات، من قبيل الحوار المجتمعي في تونس، أعدادًا أكبر من الناس أن يقولوا كلمتهم في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية، في حين يؤدي المجتمع المدني، في بلدان مثل الجمهورية العربية السورية، دورًا أقوى في تقديم الخدمات.

وستدعم خريطة الطريق، التي نقترحها، كلّ بلد في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود.

ولكن هناك قضية واحدة في إقليمنا لا تزال ضرورية لتحقيق أي تقدم دائم، ألا وهي: إنهاء الصراع.

لقد أظهرت الجائحة أننا جميعًا معرضون لمخاطر صحية كبيرة. ومن مصلحتنا جميعًا أن نجد حلولًا مشتركة.

لِنْتَفِقَ فِيمَا بَيْنَنَا، اتِّفَاقًا حَازِمًا وَصَرِيحًا، عَلَى أَلَّا تَتَعَرَّضَ الْمُرَافِقُ الصَّحِيَّةُ لِلْهَجُومِ أَبَدًا.  
لِيَحْتَرَمَ كُلُّ مِنَّا الْحَقَّ فِي الْحَيَاةِ وَالصَّحَّةِ.  
فَالصَّحَّةُ يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ جَسْرًا يُفْضِي إِلَى السَّلَامِ! دَعُوا إِقْلِيمَنَا يَتَعَاْفَى رَجَاءً.

\*

السيدات والسادة،

لقد غيّرت الجائحة عالمنا.

والآن تتغيّر منظمة الصحة العالمية استعدادًا لحقبة ما بعد كوفيد-19.

ونمرُّ بعملية تحوّلٍ تمكّنتنا من إحداث مزيدٍ من التأثير -على الأرض- في الأماكن التي يُحدث بها هذا التأثير فرقًا.

ويسرني أننا افتتحنا مكتبين قطريين جديدين في البحرين والكويت هذا العام.

وها هو استثمارنا الأخير في الاتصالات وتعبئة الموارد والشراكات يؤتي ثماره بالفعل.

وقد أشرت سلفًا إلى جهودنا العالمية الرائدة لتعبئة الموارد أثناء الجائحة.

وبتعزيز القدرات في مجال الاتصالات، أصبحنا الآن في وضع أفضل يمكننا من دعم البلدان.

ونعمل الآن على تعزيز التنسيق الاستراتيجي مع وكالاتنا الشقيقة في منظومة الأمم المتحدة

وسائر الشركاء من خلال منصات مثل التحالف الصحي الإقليمي الجديد.

ونسعى جاهدين لتحسين التوازن بين الجنسين في منظماتنا، وضمان أن تستوعب منظمة

الصحة العالمية - على كل المستويات - وتحترم الجميع.

وقد وضعنا مؤشرات وأدوات حديثة لرصد النتائج، وإضفاء المزيد من الشفافية على عملنا.

ونستثمر في مزيد من عمليات البحث والتطوير، وندعم رسم السياسات المسندة بالبيّنات،

ونعمل على توسيع نطاق المراكز المتعاونة مع المنظمة في الإقليم.

وخلال الاستجابة لكوفيد-19، شارك عدد أكبر من ذي قبل من بلدان إقليمنا في التجارب السريرية العالمية، ودراسات الانتشار المصلي، والنمذجة، وغير ذلك.

ولكننا لاحظنا ثغرات ونقاط ضعف في جمع البيانات وتبادلها والقدرات الخاصة بذلك. ونحتاج من بلداننا أن تشارك بياناتها لكي نتمكن جميعاً من التأهب للطوارئ على نحو أفضل، ونستطيع التصدي لها على نحو أسرع.

لقد أظهرت الجائحة الأهمية البالغة للاستثمار في الصحة، وأبرزت الدور المحوري للمنظمة. ولذلك، في جمعية الصحة العالمية التي عُقدت في أيار/ مايو، وافقت الدول الأعضاء على زيادة كبيرة في الميزانية البرمجية العالمية للمنظمة، ويعكف الآن فريق عامل معني بالتمويل المستدام على دراسة السُّبُل التي تكفل حصول المنظمة على ما يكفي من التمويل المرن حتى تستجيب بحيوية وفعالية للاحتياجات المتغيرة.

وهناك أيضاً عمل مهم يضطلع به الآن الفريق العامل الجديد المعني بتعزيز تأهب المنظمة واستجابتها للطوارئ الصحية.

ويعمل الفريق الإقليمي بالمنظمة على تيسير مشاركة الدول الأعضاء في هذه المبادرات.

أصحاب المعالي والسعادة، إننا نعول عليكم في توفير ما يلزمنا من موارد، ومنحنا القدرة على التنبؤ، والمرونة التي نحتاج إليها في عالم يتغير بوتيرة سريعة. وستكون قراراتكم بشأن التمويل المستدام لمنظمة الصحة العالمية حاسمةً في تحديد ما إذا كان بإمكاننا دعمكم بشكل مؤثر في السنوات القادمة أم لا.

السيدات والسادة،

إنني فخور بفريقي. فزملائي يعملون في ظل أصعب الظروف لخدمة الناس في جميع أنحاء إقليمنا. فأحييهم على ذلك، ولهم مني كل الشكر والامتنان.

كما أود أن أشكر من أعماق قلبي دولنا الأعضاء وشركاءنا.

فلا يمكننا أن نتغلب على التحديات في إقليمنا إلا بتكاتفنا معاً.

فأدعوكم إلى التضامن الذي يتجاوز الحدود الوطنية. فكل من يعيش في إقليمنا له الحق في أن يحيا في سلام بصحة وعافية.

ولدينا رؤية مشتركة – لكننا نحتاج إلى مزيد من العمل المشترك والمساءلة عن مسؤولياتنا كقادة.

وحينها فقط سنحقق رؤيتنا – الصحة للجميع وبالجميع.